بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

وقف

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

قوله على تقدير تقدم الديباجة على الرسالة هذا مبني على ما هو الراجح من كون الكتب
الرسائل عبارة عن الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة
والآلفاظ لاحتمالات في الكتب والرسائل سبقة على ما يستفاد من كلام المحقق
الشريف قدس سره في حاشية شرح التلخيص بانهما كون الكتب عبارة عن النقوش
الدالة على تلك الالفاظ بتوسط الالفاظ وثانيهما كونه عبارة عن المعاني المخصوصة
باعتبار كونها متفقة من تلك الالفاظ والنقوش وراجعهما كونه عبارة عن
المركب من الثلثة اي الالفاظ والنقوش والمعاني والنسبة الحاصلة بترتيب من اثنين
منها بان يكون مركبا من الالفاظ والنقوش او من الالفاظ والمعاني او من النقوش
والمعاني والخفي انه على الاحتمالات الثلاث يكون الاسناد الى المعاني المذكورة على
تقدير تقدم الديباجة على الرسالة بل الامر بالعكس ويمكن ان يتكلف في
الجواب عما ذكرنا فافهم قوله اعتنارت بان الحكم اي الحكم بقوله فائدة على
احد امريه بهذه والاعتناء بشان الحكم يقتضي كمال تميز المحكوم عليه وكون هذا الحكم
مما للمعنى اعتناء بشانه اظهر من ان يخفى قوله او رعاية جانب اللفظ يقتضي
عطفه على اعتنت لكونه اقرب ورعاية جانب المعنى يستدعي عطفه على بانغة او
على قوله لتنزيلها فتامل قوله او اشار بالافراد عطف على قوله فلتتميم هذه الفائدة
افراد الفائدة بحسب المعنى المستنبط من ذلك القول فكانه قال اشار بافراد الفائدة الى
تتميم هذه الفائدة او اشار بالافراد قوله وقد افيد كتب في الى بشة اعلم ان افيد
اشارة الى الاستاد المحقق مولانا مسعود الشرواني وذكر اياه الى امتياز من
بين الفحول خواجه ابي القاسم الشمر قندي وقيل الى اول شارح للرسالة المختار من بعض
تلامذة سيد المحققين مولانا خواجه علي الشمر قندي انتهى قوله والفائدة
لعله ما استفدته من علم او مال قيل الفائدة لغة اسم للمعنى مشتق من الفيد بمعنى استحداث
المال او الخير فيكون معنى الفائدة مستحدثة المال او الخير ومحصلته وقيل الفائدة
اسم فاعل من فادته اذا اصبت فؤاده فعلى هذا معنى الفائدة المصيبة القواد مال
قال في الصحاح الفائدة ما استفدت من علم او مال تقول منه فادت له فائدة بمعنى

بمعنى حصلت له فائدة فعلى هذا الفائدة اسم فاعل من فاد بمعنى حصل قوله فمن حيث
هو كذلك اي يستتبع المرتب المذكور فائدة فمن حيث انه مترتب ومن حيث الترتب وكونه
ثمرة الفعل ومن حيث كونه على طرف الفعل يستتبع غاية للفعل لكونه على نهاية الفعل
ومن حيث كونه مطلوبا بذلك الفعل يستتبع غرضا ومن حيث كونه باعثا للفاعل على
الفعل يستتبع علة غائية قوله وح يكون قسما من الغرض عند من فسره الى الغرض يعني
على تقدير ان يكون المترتب المذكور مالا جله اقدام الفاعل على الفعل يكون قسما
من الغرض عند من فسر الغرض اه لان الغرض على ذلك التفسير مطلق مالا جله الاقدام
والفائدة المترتبة الذي لا جله الاقدام على التقدير المذكور ولا يخفى ان الثاني قسم
من الاول قوله ونفسه عند من فسره اي الغرض بفائدة مترتبة على الفعل التي
الاولى ان يقول عند من فسره بفائدة لاجلها الاقدام على الفعل فان الترتب المذكور
مأخوذ في معنى الاصطلاحي للفائدة قوله وجعل هذه اشارة الى الرسالة التي هي
الالفاظ وصف الرسالة بالصفة المذكورة بناء على سهولة الخطب في اطلاق الكتب
والرسائل والآلفاظ الاحتمالات كل من الكتب والرسالة سبقة على ما تقتضيه تلك
من كلامه قدس سره في حاشية شرح التلخيص ثم ان الشارح اقتصر على احتمالين من الاحتمالات
السبعة للكتاب بان جعل هذه مرة للاشارة الى المعاني ومرة للاشارة الى الالفاظ
ولعل ذلك لكونهما اظهر الاحتمالات السبعة والا كان احدهما اظهر من الآخر ومما ينبغي
ان ينبه عليه انه وصف المعاني المشار اليها بهذه بالمرتبة الموجودة في التعقل ولم يصف
الالفاظ بذلك الوصف مع ان الالفاظ الموجودة في الرسالة لم يكن وجودها مترتبة
الا في التعقل ولم يكن وجودها في التلفظ وذلك ظاهر والمعاني ليس وجودها مترتبة
مجتمعة في التعقل الا اجمالا اولا بالتحليل وجودها كذلك في التعقل بتفصيل وكذا حال
الالفاظ اما وجود الالفاظ مجتمعة في التلفظ اجمالا فامر غير متصور على ما لا يخفى
قوله يجوز جعل الى ارتكاب يجوز اي يجوز حمل النمط الى المقام المطلق الشامل لما قبض قوله
وان صح اه يرد على ما ذكرنا قوله في التعليل اذ ما يستحق ان يوصف بانه في هذا
المقام قوله على التقديرين اي تقدير كون هذه للاشارة الى المعاني المذكورة
وتقدير كونه للاشارة الى الرسالة ويكون المشتمل بالكسر على التقدير الاول
مجموع معاني الثلثة اعني المقدمة والتقسيم والخاتمة والمشتمل بالفتح معاني كل واحد
من الثلثة على الانفراد ويعلم منه حال المشتمل والمستعمل على التقدير الثاني وبما يليق ان

يشار اليه انه على كل من التقديرين يمكن ان يكون الاشتمال المذكور من قبيل الاشتمال
الظرف على المظروف اما على تقدير الاول فلانه يمكن ان يجعل كل من المقدمة والتقسيم
والخاتمة عبارة عن الالفاظ ويجعل المعنى المذكور مشتملا عليها اشتمال الظرف على
المظروف على طريقة قول المؤلفين مقدمة في تعريف العلم وغايته وموضوعه وقولهم
كتاب في كذا وباب في كذا وفصل في كذا اذ لا يخفى انه جعل الاقوال الالفاظ مظروفا
والحاوي ظرفا بقرينة دخول في على المعاني واما على التقدير الثاني فلانه يمكن ان يجعل
كل من الامور الثلثة اعني المقدمة والتقسيم والخاتمة عبارة ويجعل الرسالة التي عبارة
عن الالفاظ على ما هو الظاهر مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف بحكم قولهم
الالفاظ قوالب المعاني ولا يخفى انه قالب الشيء بمنزلة الظرف له **قوله** اذ لا ضرورة
في جعل هذه الامور الثلثة على ما هو اجزاء وما الضمير في اجزاؤها راجع الى الرسالة المعنونة
من قوله على التقدير الثاني والمعنى انه لا ضرورة في جعل الامور الثلثة على معنى هو عبارة
عن اجزاء الرسالة **قوله** فاجتنح في بيانه الى ما تكلف كتب في الى شيئة التكلف الذي
احتاج اليه هذا القائل جعل لفظ هذه لمعنوم كلي هو طائفة من الالفاظ التي تعلقت
الارادة بكتابتها في زمان مخصوص لافادة معنى هو مقصود بالذات فقط او متعلق
به على الاطلاق فقط مما يستحق في نظر المصان ان يفرد باسم خاص مما يستحسنه من الجبة
او بند من المحاج مقصد كتبة الفاظها في ذلك الزمان مقصودة كانت او متعلقة بها
كذلك انتهى قوله لافادة معنى هو مقصود بالذات متعلق بالكتابة وقوله فقط اي
لا لافادة الغير المقصود بالذات وبروح تلك الافادة من المعنى الذي هو صحيح
في المقصود او متعلق بالمقصود تعلق اللاحق بالباقي وقوله او متعلق به على
الاطلاق فقط عطف على قوله مقصود بالذات والضمير في به راجع الى المعنى المقصود
بالذات وقوله على الاطلاق اي اعم من ان يكون ذلك التعلق الاعانة او تعلق اللاحق
بالباقي وقوله فقط اي دون افادة المعنى المقصود بالذات وقوله مما يستحق
في نظر المصان ان يفرد باسم خاص مما يستحسنه من الجبة الخ وفي قوله مما يستحق بيان
للمعنى المتعلق بالمقصود في المراد بالاسم الخاص اسم المقدمة او الخاتمة ويحتمل ان
يكون بيانا للمعنى المقصود مع المعنى المعنى المتعلق به في والمراد بالاسم الخاص التقسيم
او المقدمة او الخاتمة وقوله مما يستحسنه في بعض النسخ مما يستحقه اراد بالجبة
المستحسنة على التقدير يكون مما بيانا للمعنى المتعلق بالمقصود جهة الاعانة

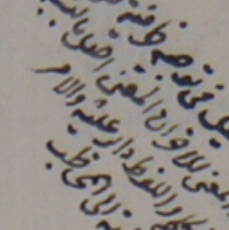

الاعانة في المقصود او جهة كونه متعلقا بالمقصود تعلق اللاحق بالباقي وارادة
احدهما او جهة كونه مقصودا على تقدير كونه بيانا بالمجموع المعنى المقصود والمعنى المتعلق
وقولنا وبند من المعاني بالجر عطف على قوله مفهوم كلي اي طائفة من الالفاظ او بالرفع
عطف على طائفة والثاني هو الانسب بما قيل من اشتمال الكلي على جزئياته وقوله
كذلك اي على الاطلاق فقط مما يستحق في نظر المصان ان يفرد باسم خاص مما يستحسنه
من الجبة وقد ذكرنا معنى العقود فيما سبق ثم نقول فعلى الاول اعني جعل هذه
للطائفة المذكورة من الالفاظ يكون الفاظ كل من التقسيم والمقدمة والخاتمة جزءا
من جزئيات تلك الطائفة وعلى الثاني اعني جعل هذه لبند وطائفة من المعاني يكون
معاني كل من التقسيم والخاتمة والمقدمة جزئيات من جزئيات تلك الطائفة فيكون
الاشتمال على التقدير الثاني من قبيل اشتمال الكلي على جزئياته **قوله** ان ما يتضمنه
تلك الفائدة اه كتب في الى شيئة ما يتضمنه الكلي الاعتباري او الامر بالذات
اجزاء اعتبر المعتبر تركب الكل منها انتهى ولعله اشار الى ان الكل في كل من هذه
الامور التي يتضمنها اولا وبالذات هي المقدمة والتقسيم والخاتمة فانها التي
اعتبر المعتبر اعني المصنف تركب هذا الكل منها بدليل قوله يشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة
قوله فيكون لا خفاء به في المعرفة نقل عنه في الى شيئة معرفة ان القرينة واقعة
في استعمال الموضوع للمشخص بالوضع الكلي سمع في الفرق بين اكثر اقسام وتتفاوت
القرائن انتهى يريد ان بعض مباحث الخاتمة في الفرق بين اقسام الموضوع بالوضع العام
له الخ وبعض مباحث التقسيم تفيد معرفة ان القرينة واقعة في استعمال ذلك الموضوع
وتلك المعرفة تنفع بين اكثر اقسام ذلك الموضوع بالقرائن المتفاوتة فيكون
تلك المباحث من الخاتمة لاحقة بتلك المباحث من التقسيم ثم لا يخفى ان المعرفة المذكورة
حاصلة من تتبع المقدمة ايضا الا ان حصولها من مباحث التقسيم اوضح **قوله** وليعلم انه
وجه الحصر على التقدير الثاني بان يقال ما يتضمنه اولا وبالذات تلك الفائدة الخ
هي الرسالة اما الدال على جميع ما هو مقصد فهو التقسيم اولا فهو اما الدال على جميع
ما يتعلق بالمقاصد تعلق الاعانة في الشروع فيها فهو المقدمة واما الدال على جميع
ما يتعلق بها تعلق اللاحق بالباقي فهو الخاتمة وبعبارة اخرى ما يتضمنه اولا و

وبالذات تلك الفائدة اما جميع الدال على ما يصدق عليه انه مقصد فنو التقسيم اولا
فنو اما جميع الدال على ما يصدق عليه انه متعلق بالمقاصد تعلق الاعانة فنو المقدمة
واما جميع الدال على ما يصدق عليه انه متعلق بها تعلق اللاحق بالسابق فنو الخاتمة
وان كان مآل العبارتين واحدا قوله ويعلم منه وجه حصرها وهو ان يقدر
لفظ الجميع في الوجوه التي ذكرت في حصر الكتب والرسائل قوله ولا يرد على
حصر الفائدة في الامور الثلثة هذه الجملة ونظائرها اراد بهذه الجملة قول المص
هذه فائدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة واراد بنظائرها الجمل في قوله المقدمة
وفي قوله في المقدمة التنبيه وفي قوله التقسيم وفي قوله الخاتمة تشتمل بتنبيهات اما
الاخير فلكونه جملة ظاهرا واما الثلثة الاول فلان معنى العقدة هذه المعاني او الالفاظ
وهذه المعاني او الالفاظ المقدمة وكذا الحال في التنبيه او التقسيم ثم ان عدم انتقاض
الحصر على التقدير الاول بالجملة الاولى اشار اليها بقوله هذه الجملة ظاهر فان المص
حكم على المعاني المترتبة الموجودة في المتعقل آه بقوله فائدة تشتمل على مقدمة و
تقسيم وخاتمة ولا يخفى ان المحكوم عليه في القضية لا يكون مشتملا على تلك القضية
اشتمال الكل على الجزء واما عدم الانتقاض بما في الجملة فظاهر فان تلك
الجمل وان لم تكن داخلة في المقدمة والتقسيم والخاتمة الا انه يمكن ان تكون داخلة
في المعاني المترتبة الموجودة في المتعقل اه ودعوى ان تلك المعاني ليست
الا معاني المقدمة والتقسيم والخاتمة اول المسئلة ولا يلزم من الاقتصار على الاسماء
على المقدمة والتقسيم والخاتمة عدم اشتمالها على المسمى غير ما اذ يجوز ان يكون
الاقتصار المذكور لكونها العمدة وندر غيرها من الجمل المذكورة واما الانتقاض
على التقدير الثاني فلان اسماء الكتب والرسائل تطلق على جميع الالفاظ
المكتوبة حتى الفاظ الديباجة والحمد والتصلية فيدخل فيها الفاظ تلك الجمل هذا ولا يخفى
على المنصف انه لا يمكن ان يدخل في الالفاظ المشار اليها بهذه الفاظ الجملة
الاولى اعني قوله هذه فائدة تشتمل اه قوله وان كان محالا يأتي ما يحتاج اليه
متعلق بقوله بخلاف التقدير الثاني وحاصله انه انتقض بالجمل المذكورة على
التقدير الثاني وان كان ذلك التقدير محالا يأتي ما يحتاج اليه ولا يأتي به اذ كون

على هذا

اذ كون مقصود المص حصر ما هو المقصود من الفاظ الرسالة في الامور الثلثة في غاية الظهور
قوله فكان فسمنا هنا قد افيد ان حكم قدس سره بكونه داخلا في المقدمة باعتبار
غاية تعلقه بها بواسطة ان ما ذكر في التنبيه امر يتوقف عليه البحث الآتية فوجب
ان يذكر ذلك على وجه البداية في المقدمة بناء على ان ما سيأتي في التقسيم له ارتباط
به كما ان له ارتباطا بما ذكر في المقدمة لا بواسطة انه جزء منها بالفعل على ما توهم
هذا الكلام ويؤيده قوله قدس سره بان ما ذكر في التنبيه امر تعليق بما ذكر في المقدمة
غاية التعلق فافهم قوله وقد افيد ان ما ذكره في بيان عدم انتقاض لفظ
اقول ما نسب الى المفيد في شرح المفيد منقول عن الغير واعترض عليه المفيد بقوله
وفيه شيء ولعله اراد بقوله وفي شيء ما اجاب به الشارح عما نسب الى المفيد من قوله
ويمكن ان يقال الخ ثم ان ما ذكره في الجواب بقوله اما لفظا فلانه لو صح لاستلزمت
ترك ما هو الاولى في المقص ظاهره انه قياس استثنائي مركب من الشرطية وبطلان
اللازم وحاصله انه لو صح لاستلزمت ترك ما هو الاولى في المقص لكن ترك ما هو الاولى
في المقص باطل فصحة تلك النسخة باطلة ولا يخفى ان بطلان اللازم مما لا ان تكليف و
يقال وقوع خلاف الاولى في افعال المقص ملحق بالباطل وفي حكم الباطل مبالغة
في شأن المقص ولذا حكم ببطلانه قوله فلا وجه للحكم بسبقها وصحة هذه النسخة فيه
اشارة الى ما يرد على استاذه مولانا مسعود حيث قال بعد نقل وجه حصر الفائدة
في الامور الثلثة عنه قدس سره قد بقي قدس سره وجه الحصر على النسخ التي لم يوجد فيها لفظ
وتنبيه اذ الصحيح ان ما وجد فيه ذلك ليس بصحيح لفظا ومعنى ولا يخفى ان الشارح نفسه
حكم فيما وقع عليه قوله فلا وجه مما وجه به كلامه قدس سره بسبقم تلك النسخة فبقي كلامه
تدافع بحسب الظاهر لكن يمكن توجيه ما ذكره في توجيه كلامه قدس سره بان مراده ان وقوع تلك
النسخة وصدور ما في المص غير صحيح لمعنى غير ثابت نظرا الى اللفظ والمعنى وبقرينة اللفظ
والمعنى لا لمعنى انه لا يجوز صدوره عن المص ولا يخفى ان ما ذكره الاستاذ ايضا يمكن توجيهه
بهذا بان يقال مراده بقوله اذ الصحيح ان ما وجد فيه ذلك ليس بصحيح لفظا ومعنى
ومعنى ان وقوعه في المص ليس ثابتا بقرينة اللفظ والمعنى كيف وقد قال عقيب
قوله ليس بصحيح لفظا ومعنى على ما يأتي في الى شيئه السابقة ومراده بالى شيئه السابقة

قوله ويبين الخ كل مضارع التفعيل على صيغة بناء الفاعل وقوله انه كلي معقول وفاعله انه على وجه اعتبر في مفهومه قد يتحقق في ذوات متعددة قوله يرد عليه قوله مجاز بنسبته الى ما صدق منها في دلالة قوله مجاز بنسبته الى ما هو منها على ان المراد بالتحقق القيام لا الصدق بحيث لا يخفى على ان في توجيه قوله مجاز بنسبته الى ما هو منها على ما قبله نظر بحيث بل يوهم انه لو لم يتحقق في ذوات متعددة لم يكن بنسبته الى ما هو منها مجازا مع ان الامر ليس كذلك لان الكلي لا يتحقق الا في ذات واحدة مثل الوجود بالاتفاق ومثل الخلق على المذهب الحق وقوله وفيه نظر اقول عند وجه النظر ان الحكم المجازي لا يصح استعماله في اثبات الحكم الكلي فينبغي ان يوجد كلمة بان يراد بالتحقق جوازه انتهى اراد بالحكم المجازي الحكم في قوله قد يتحقق في ذوات متعددة بناء على ان قد للتجزئة والتقليل واراد بالحكم الكلي الحكم في قوله العقل مدلوله كلي واراد باستعمال الحكم المجازي في الحكم الكلي الاستدلال به عليه على ما انشاء الله بقوله ويبين انه كلي الخ وقوله فينبغي ان يوجد كلمة اي فينبغي ان يوجد الحكم المستدل به كلمة حتى يصح الاستدلال وقوله بان يراد بالتحقق جوازه اي جواز التحقق في ذوات متعددة بالنظر الى مجرد مفهوم الحدث وطرح ذلك المفهوم مع قطع النظر عن الامور الخ رجع عنه كما في الوجود والخلق فان النظر الى مجرد مفهومها لا يمنع التحقق في ذوات متعددة وان كان الدلائل الخ حيث يمنع عن ذلك وفيه تحقيق لان الكلام على تقدير كون كلمة قد للتجزئة ومع ذلك لا يفيد حمل التحقق على جوازه في دفع النظر المذكور الا ان يقال مراده بقوله بان يوجد كلمة ان لا يحمل كلمة قد على التجزئة بل على التحقيق كما في توجيه الثاني اي اشار الى تحقيق التحقيق فيتم ما ذكره قوله وليس الحق بيانا الخ يصح بنسبته الى شيء لا يخفى ان هذا داخل في حيز التقرير المذكور مع انه لم يقرر ذلك فيما سبق بل لم يقرر الا الان بنسبته الى ما هو ليس لاعتبار وصدق خاص فيه الا الان يتكلف ويقال تقرير ان الحق هذا يستلزم تقرير ان ليس الحق وذلك ومع ذلك التكلف ايضا لا يتم التوجيه المذكور في الشيء فافهم ثم ان ما ذكره المفيد ان معنى الحرف يتحقق في امور لا ينفع فيما هو بصدده لانه ان اراد تلك الامور طرق النسبة التي هو معنى الحرف او المعنى هو معنى مشخص بها معا وان اراد بها امورا يتحقق معنى الحرف في كل منها على حدة فذلك ممنوع كيف ومعنى الحرف مشخص والمشخص الواحد

لا يقوم بمحال متعددة واما قوله ويتحقق فيه امور فنوع يتحقق امور في شخص واحد الا انه لا وجه له فيما هو بصدده قوله ووجه توجيه قوله انه حاصله ان تفرع على كونه كليا لان الكلية يستلزم الاستقلال الخ موقوف عليه لصحة الاخبار به وفيه بحث اذ لم يعهد تفريع امر على مستقل قبيح على ما قبله بدون العطف فالظاهر ان يقال ويخبر بالعطف وتوزيع المعطوف والمعطوف عليه على المفرع عليه بان يفرع الاول على التحقق في ذوات متعددة والثاني على الكلية قوله ووجه تفريع قوله دون الحرف انه لا يخفى ان على هذا يكون قوله اذ يحصل معنوما له كما مر تدرك اذ حاصل ذلك القول وحاصل عدم الاستقلال واحد فالاولى بالنظر الى هذا ان يجعل قوله دون الحرف متعلقا بمجموع ما قبله فيكون قوله العقل مدلوله كلي الى قوله دون الحرف وحاصله ان الحرف يخالف العقل في ذلك المجموع اذ يحصل معنوما له وقوله ويثبت له يغني عن ذكر الحصول والثبوت لان التحصيل والاثبات لشيء في قوله فالعقل اثبات له لغيره والمراد من الحصول والثبوت له توقف تعقله عليه ويمكن ان يجعل قوله التحصيل والاثبات بان يجعل قوله لم يعن لاجله لاصلة للتحصيل والاثبات اي ما يحصل ويثبت معنى الحرف لاجله وجعله مرآة له قوله فقوله يحصل له بيان للواقع لا مدخل له في التعليل يريد انه يكفي في التعليل ان يقول اذ يحصل بالغير فيخرج الى وصف ذلك الغير بالحصول لمعنى الحرف وثبوته له بل ذلك الحصول والثبوت بيان للواقع قوله وفي هذا الدليل بعض اي حث السابق اي مثل ذلك الحث السابق وهو اي سبب لها النفسية اذ تلك اي حث في حيثية كون الشيء مثبتا له والواردة ههنا في حيثية كونه مثبتا ثم لا يخفى جميع ما حث هاهنا غير البحث الرابع فيتنبه قوله فاحتيج الى تكلفات كثيرة في كلام لدفع الاشكالات عنه على ما عرفت فيما سبق وما في قوله ما هو المشهور نافية اي ليس هو الوجه المشهور قوله بان معنى العقلي كلي لا يقتضي ثبوت ما يفيده لامر هو ثابت له ما في يفيد عبارة عن المعنى والضمير المستتر في يفيده راجع الى المعنى والمنصوب عائد الى ما فيكون عبارة ما هيئة دالة على معنى العقل فالاظهر ان يقول يقتضي ثبوته لامر هو ثابت له وجعل منصوب يفيده راجعا الى المعنى العقلي اي التعقلي لا ما يفيد معنى ثبوت العقل لما هو ثابت له يوجب الاكتفاء بالتغاير الاعتباري بين المفيد والمفاد

قوله وح لا يحصل هذا التنبيه لبيان اولوية بل لمجرد اه هذا انما يتم لو كان كون لفظ اولى مستعملا بالكون كل فرد اولى معقودا استقلالا بحيث لا يكون احدهما معقودا يترتب عليه الآخر وذلك محل نظر اكيف وهو نفسه مع تطبيق التنبيه يحتاج على ما هو المشهور جعل معقود هذا التنبيه امرين الاول كلية مدلول العقد والثاني كون العقل مخبرا به دون الحرف مع انه جعل الاخر الاول وسيلة الى الثاني لا يرى اتى قوله ووجه توقيع قوله فيخبر عما سبق مع ان صحة الاخبار به فرع الاستقلال ان كلية المعنوم مستصحب الاستقلال اه فانه نقض في انه جعل الاخر الاول وسيلة الى الثاني قوله بناء على ان ما عداه ضمير المتكلم موضوع للاتي حيث اراد ما عداه ضمير المتكلم وضمير اتى طب وقوله ونظم كل طائفة في سلك اراد بالطائفة ههنا قسم الضمائر مثلا وقسم اسم الاشارة وقسم الموصول وقسم الحرف الى غير ذلك واراد بنظمها في سلك جعل مجموع الضمائر منظوما في سلك التشخص مثلا ودون ان يكون بعضها مشخصا وبعضها كليا وكذا المراد بطرد افراد نوع واحد في حكم مثلا طرد افراد الضمير في الحكم عليها بالتشخص لا بان يكون بعضها مشخصا وبعضها كليا قوله وبما ذكرنا اتضح مقصوده قدس سره يعني بما ذكرنا من ان كلية دائر مدار الوجود والعدم لغني يحتمل تحققه ويحتمل عدم تحققه اتضح ان مقصوده قدس سره بالبحث في قوله واما اذا كان المرجوع كليا عاما ففي كليته وجزئيته بحث عدم ظهور حال الكلية وكونه دائرا مدار الوجود والعدم وظهر بطلان ما ذكراه وقوله اذ لا ينبغي ان يشتبه مثله على احداه اذ لا يخفى انه في ذلك الجزئية جزئي لا كلي قوله فتامل حتى يظهر اه ما ذكره في حال الامر بل ظاهر على النسخة التي فيها الكلية فقط وان عادة الكوفيين تزييف الشرط يقولهم فيه نظر فانظر بناء على تلك النسخة تزييف الكلية واما على النسخة التي فيها الكلية والجزئية فوجه الكلية بالامر بالتامل غير ظاهر بل يحتاج الى الدليل وبيانه الخ مما لا حاجة كما فعله قوله وفيه ما افيد ان هذا النظر لا يخص الضمير للغيب بل لا يخص الضمير بل يجري في اسم الاشارة والموصول ايضا بل في الحرف ايضا قوله ولما كان هذا امرا تقريبيا اي مما كان ما ذكره المصنف الفرق بين الحرف وذلك الاسماء بكلية المعنوم وجزئيته فرق بديع حسنا اقرب الى الفهم مما اشتهر من الفرق بينهما هو الفرق الى اصل في توقف الاسم والحرف على ما عرفوه به

فانهم عرفوا الاسم بما دل على معنى في نفسه والحرف بما دل على معنى في غيره قوله واما جعلنا قوله جزئيين بمعنى ما هو بمنزلتهما لا يخفى انه ليس في كلامه بناء على النسخ التي رأيناها ما هو صريح في الجعل المذكور فلعل مراده بالجعل المذكور هو الجعل الحاصل في ضمن قوله وهما داخلان في قسم ما مدلوله كلي فان ذلك القول يستلزم الجعل المذكور اذ لا معنى كون شيء كليا وجزئيا حقيقيا فالحكم في ذلك القول بكونهما كليين حقيقة على ان جزئيتهما بطريق التأويل اي بما بمنزلة الجزئيين وقوله ولذا صح جعل ذو فوق كلية كما يصح جعلها جزئيين ثم ان الظاهر ان يكون قوله ولذا اشارة الى ان قوله جزئيين بمعنى ما هو بمنزلتهما والمعنى ولاجل ان المراد بكونهما جزئيين كونهما بمنزلة الجزئيين صح جعلها كليين كما يصح جعلها جزئيين ولا تنافي بينهما اذ الكلية حقيقية والجزئية تأويلية لا تنافي بينهما ويمكن ان يكون قوله ولذا اشارة الى ان المعتبر في الكلية والجزئية الوضع الافرادي اي لاجل المعتبر فيهما الوضع الافرادي صح الفصل ذو فوق الكلية والجزئية معا ولا تنافي بينهما اذ التنافي انما يكون في وضع واحد مع ان الكلية في الوضع الافرادي والجزئية في الوضع التركيبي اي التركيب الاضافي قوله والظاهر ان يقول ان كان المستعمل فيه جزئيا اذ لا يحتاج الى التقييد بقولنا في بعض الاوقات وقوله الا انه بنى على ان المستعمل فيه جزئيا لا يكون الا جزئيا اي في الاستعمال ولا يكون كليا ايضا في الاستعمال اي لا يستعمل كليا حين استعماله جزئيا بقرينة قوله لا جميع بيني الكلية والجزئية في الاستعمال وقوله ازاتم ما عسراه منقول الى التوهم بنى وقوله وكيف لا يتوهم والمستعمل فيه العدمي ايضا موضوع له اه يعني كيف لا يتحقق التوهم المذكور ومنشأ التوهم متحقق وهو انه يحتمل ان المعنى الكلي هو موضوع له فكذلك المعنى الجزئي هو موضوع له فلا ترجيح لاحد الاستعمالين ثم اشار الى الترجيح بقوله الا ان المعتبر هو الموضوع له بل الوضع الافرادي وهو الكلي والجزئي هو موضوع له بالوضع التركيبي قوله وبما قررنا لك اندفع اي ما في كلام المصنف اورد وقوله احدهما اخ ذو قد يستعمل في الكل وهو مندفع بالتقييد بقوله في بعض الاوقات وقوله يرد عليه ان استعمالهما جزئيين اي حقيقيين لا يوهم عدم كليتهما لان استعمالهما

قوله العدمي فيه بالمستعمل فيه فتدبر

كلاهما ص

جزئيتين في بعض الاوقات لا في جميعها وبسبب عارض لا بالوضع الافرادي المعتبر
الكلية انما هو بحسب الوضع الافرادي وايضا قد حقق ان معنى كونها جزئيتين كونها
الكلية بمنزلة الجزئيتين وقوله حتى يرتفع ذلك الوهم قولك ذلك فاعل يرتفع وقولك الوهم
مفعوله اى حتى يرتفع التغيير بالجزئية الاضافي الوهم المذكور ويمكن ان يكون قوله
يرتفع على صيغة المجهول وقوله ذلك الوهم في موضع فاعله وح يحتاج الى تقدير
اى حتى يرتفع ذلك الوهم بتغيير الجزئية بالاضافي وقوله وثانيهما اه اندفع ذلك
بجعل الجزئي بمعنى ما هو بمنزلته وقوله وثالثهما ما افيد اه اندفع ذلك ايضا بتقييد
بقوله في بعض الاوقات وبجعل الجزئيتين بمعنى ما هو بمنزلتهما وقوله ورابعهما
اه اندفع ذلك بجعل الجزئيتين في ذلك العقود بمعنى ما هو بمنزلتهما واراد بهما
في قوله فلا يكونان جزئيتين ما هو جزئيتان حقيقة قوله اى وقوع بعضها كان
بعض اراد بوقوع بعض كان بعض استعمال بعض في معنى بعض آخر وقوله اما يجوز كالاسد
المستعمل بمعنى الشجاع فجاز اه ومقتضى الوضع التركيبي كذا ووفق الموضوع له بالوضع الافرادي
للكلي المستعمل بمقتضى الوضع التركيبي في الجزئي وقوله فتجعل غاية الرتبة وحاصل
الكلام ان استعمال بعض الالفاظ في معنى بعض آخر لا يخلك في شبهة ان معناها واحد
وهو المعنى المستعمل فيه قوله فهذا التغيير بمنزلة الدليل على التنبيه السابق حاصله ان
يقال ذو وفوق معنوهما كل وان كانا لاستغلان في بعض الاوقات الا جزئيتين
لان استعمال بعض الالفاظ بمعنى بعض لا يوجب اتحادهما في المعنى والله اعلم

الحمد لله على التمام والصلوة على سيدنا خير الانام
وعلى اله وصحبه الكرام تم تاليف
الى شيخنا المنسوبة الى مولانا محمد
سر النشي وتصنيفه في يوم
الاثنين في خامسة شهر
الله المبارك ربيع
الاول سنة
الف وستة
عشر من الهجرة
النبوية

١٠٤٤

نهاية المخطوطة